المسألة الشرقية: الامتيازات الأجنبية وتأثيرها في الامبراطورية العثمانية

شفيق محسن

مقدمة: كوزموبوليتية المجتمع العثماني

يقول المؤرخ الكبير توينبي أن كل حضارة تتكون من مجموعة من العوامل المتداخلة، التي تشكل وحدة متكاملة لا تتجزأ، وإن الفكرة القومية قد حدثت، في البدء، في أوروبا ومن أجل أوروبا، إنها بنظره الثمرة الطبيعية للتطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي التدريجي والمتتابع، الذي عرفته الشعوب الأوروبية خلال عشرات القرون. ويضيف بأن نشوء المفهوم الغربي للفكرة القومية وتطور هذا المفهوم مرتبط بحكمة وروح المجتمع الغربي بأكمله، إنها ليست سوى أحد مظاهر طرق العيش في الغرب الأوروبي[1].

كوزموبوليتية المجتمع العثماني

منذ بداياتها، شكّلت الإمبراطورية العثمانية تركيباً كوزموبوليتياً، جامعاً، في كيان سياسي واحد، البلقان المسيحي الأرثوذكسي والأناضول المسلم، لتحقيق الانسجام بين مختلف الجماعات الدينية والعرقية التي تتألف منها شعوب الإمبراطورية. إن خصوصية الدولة العثمانية، المتعددة الثقافات،

(1) A.Toynbee; L'Occident et le Monde; Desclée de Brower. Paris, 1953, p. 100.

تتلخص بأن شرعيتها مستمدة من الضمانات التي توفرها، هذه الدولة، لكن من الجماعات الخاضعة. وذلك ليس فقط تجاه الجماعات المجاورة لها وإنما أيضاً تجاه الغيرية المجردة المتمثلة بالباب العالي. فهذا الأخير لا يريد أن يفرض نفسه إلا كعثماني، وليس إطلاقاً كممثل لخصوصية محلية، إثنية أو دينية، وإنما هو مجال جغرافي وهيئة مشتركة لكل المجتمعات الأولية التي يسيطر عليها عن بعد[1]. ولكي تحافظ على التوازن المسكوني، الذي أرست قواعده، اكتفت الدولة العثمانية بمراقبة المجتمع عن بعد، مع ضمان الحفاظ على تعددية مجتمع يحتوي على فسيفساء من الجماعات المتمتعة باستقلال ذاتي. إن شرعية السلطة العثمانية مستمدة من هذا الاعتراف عن بعد بهذه التعددية. هذا الاعتراف يسري على الجماعات الإسلامية والجماعات غير الإسلامية الخاضعة عن طريق الفتوحات، وذلك لأن الفتوحات العثمانية لم تكن تعني على الإطلاق الخضوع الديني لسكان المناطق المفتوحة[2].

لقد صدمت التحولات الكبرى التي حصلت في أوروبا الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشرق العثماني. فمن الناحية الاجتماعية، أخذت هذه الجماعات ـ الطوائف، المنفتحة أساساً، بالانغلاق على نفسها، وبدأت تتكتل ضمن تشكيلات من الطراز الإثني ـ الوطني، الطامحة إلى تكوين دولة، أو على الأقل طبقة إيديولوجية مسيطرة على الدولة. من هنا ظهور ما سمّاه رودنسون بوطنية الطائفة أو الجماعة[3]. ومن الناحية

(1) يقول Jean- Pierre Roux بهذا الخصوص: مع زوال الإمبراطورية العثمانية، بدا العالم تقريباً كما كان قبل نشوء الإمبراطورية. فالتشيع خصمها المعروف الأولى في الإسلام ظلّ منتشراً، وبقيت المسيحية دون مساس. اللغات والثقافات المحلية بقيت محميّة لدرجة أنه أمكن أن تتشكل، وبكامل شخصيتها، هنغاريا، رومانيا، بلغاريا... إلخ.
Jean-Pierre Roux; Histoire des Turcs, Fayard, Paris, 1984, PP. 306-307.

(2) لقد لاحظ البروفسور مكسيم رودتسون أن الدولة العثمانية تتشابه في كثير من الوجوه مع الدولة الرومانية الإمبراطورية. أنظر: M. Rodinson; La dimension religieuse du conflit libanais; in Liban: espoirs et réalités, travaux et recherches de l'I.F.R.I, Paris, 1987, p. 75.

(3) نفس المصدر.

الاقتصادية، خضعت الإمبراطورية العثمانية لنظام الامتيازات الأجنبية: مقابل الديون الخيالية المترتبة على البلاد لصالح الأوروبيين، يحصل هؤلاء الأخيرون كضمان لهذه الديون على امتيازات واحتكارات هائلة. أما على الصعيد السياسي، فإن الإمبراطورية لن تصمد أمام صدمة التوسع الغربي وما رافقه من انتشار للمفاهيم الغربية المتمثلة بالقومية والديموقراطية والحرية، في المجتمع العثماني المتعدد الأديان والمتنوع الثقافات والإثنيات.

إن التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية العثمانية قد ربط تدريجياً وبشكل منهجي ما بين الامتيازات التجارية المفروضة على الدولة العثمانية لصالح الدول الأجنبية من جهة، وبين الضمانات الممنوحة من قبل هذه الدولة لرعاياها المسيحيين من جهة أخرى. وذلك ضمن سياق محموم من التنافس بين الإرساليات الكاثوليكية والبروتستانتية والتي كانت، إلى جانب جلب زبائن لها، تعمل أيضاً من أجل تقليص النفوذ الروسي على الأرثوذكس[1]. هذا الترابط بين نظام الامتيازات وتأمين الضمانات ضمن ما يسمى بحركة الإصلاحات، لم يؤد إلا إلى تعميق المأزق البنيوي الذي أصاب المجتمع السياسي العثماني.

إن تعقيد التنافس الاستراتيجي للقوى العظمى، وتركيز هذا التنافس على الإمبراطورية العثمانية، جعلا من هذه الأخيرة «رجل أوروبا المريض» وأحدثا «المسألة الشرقية»، أي استحالة إصلاح الإمبراطورية العثمانية.

---

(1) أنظر عوني فرسخ: الأقليات في التاريخ العربي، دار الريس للنشر، بيروت، 1994، ص 201 ـ 208. وفي هذا السياق يقول جورج قرم: «لقد سعى الروس إلى بسط حمايتهم على الطوائف الأرثوذكسية التي بقيت على وفائها للعقيدة البيزنطية السابقة. وقد تضمنت كل معاهدة أبرمت بين روسيا المنتصرة وتركيا المهزومة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بنداً يضفي صفة رسمية على حماية روسيا للديانة المسيحية في الإمبراطورية العثمانية». جورج قرم: تعدد الأديان وأنظمة الحكم، دار النهار للنشر، بيروت، 1979، ص 291.

مسألة الأقليات الدينية

إن الوجه الحقيقي للاضطرابات الدينية التي عصفت بتاريخ الإمبراطورية العثمانية خلال القرنين المنصرمين غير واضح المعالم تماماً، وذلك تحت تأثير الميثولوجيا التاريخية. هذه الاضطرابات تزامنت مع -حركة الإصلاحات (التنظيمات)، التي بدأت في الإمبراطورية عام 1839، والتي كانت ترمي إلى تحديث البنية الاجتماعية ـ السياسية للدولة، عن طريق إلغاء التشريع القديم وإعادة بناء الإدارة كلها وفق الأسس الدستورية والمدنية والمساواتية المعتمدة في أوروبا. ولكن الذي حصل هو عكس ذلك تماماً، فقد أكمل تفسخ وتحلل نظام الملل العثماني عملية الإجهاز على التوازن الإسلامي ـ المسيحي التقليدي في الحاضرة الإسلامية وفيما بعد في الحاضرة العثمانية. ذلك التوازن القائم على فلسفة التسامح والتعايش بين الأديان. لقد أمكن للدول الكبرى أن تقيم في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية التي يقطنها سكان غير مسلمين، وبفضل حمية المرسلين، شبكة من المدارس المسيحية التي ما عتمت أن تحولت إلى بؤر للنزاعات الطائفية الانعزالية. وغني عن البيان أن الثقافة التي لُقِّمت على هذا النحو للأقليات كانت ترمي إلى كسبهم لمعسكر الغرب وقيمه، وبطريقة غير مباشرة، إلى تغريبهم عن القيم التقليدية للحاضرة الإسلامية إن لم نقل إلى تأليبهم عليها[1].

لقد أجبر تدخل القوى العظمى في الإمبراطورية العثمانية الحكومة على الاعتراف بملل جديدة، فتحوَّل بذلك نظام الملل إلى نظام طوائف. ذلك أن تكريس حق كل ملة بممارسة شعائرها الدينية الخاصة بكل حرية مهما كان عدد أعضائها، الذي نص عليه خط همايون 1856، يعني عملياً تشجيع الانشقاقات داخل الملة الواحدة. فهكذا مثلاً، ومنذ عام 1829، حصلت فرنسا والنمسا على اعتراف الحكومة بطائفة أرمنية كاثوليكية منفصلة عن الملة الأرمنية المنادية بالطبيعة الواحدة للسيد المسيح والتي كان السلطان قد اعترف

(1) جورج قرم: تعدد الأديان وأنظمة الحكم، ص 293.

باستقلالها في 6 حزيران 1830[1].

الطائفة الأرمنية البروتستانتية سوف يعترف بها عام 1850[2]. كنيسة الروم الكاثوليك سوف يتم الاعتراف بها عام 1834. في الواقع هنا أيضاً، كما الحال بالنسبة للبروتستانت، أصدر الباب العالي فرماناً يعترف بموجبه ببطريرك واحد لسائر المسيحيين للكنيسة البابوية في روما وذلك حسب فلسفة نظام الملة. ولكن الضغط المستمر من جانب القوى العظمى أدى إلى الاعتراف ببطريرك مختلف لكل كنيسة مستقلة[3]. هذه الحركات الانفصالية داخل الطوائف المسيحية أدت إلى خلق بؤرٍ كثيرةٍ للاضطراب داخل الإمبراطورية تداخلت مع الصراعات القومية والعرقية، وخصوصاً في البلقان[4].

مترنيخ عن حق أو عن باطل، صاغ بشكل ممتاز الخطر الناجم عن هذه الإشكالية. بالنسبة إليه أوروبة الإمبراطورية العثمانية، أي جعلها أوروبية، يعني سلبها سبب وجودها. ولكن استمرارها، يعني دفع المسيحيين، أغلبية السكان إلى تدميرها. من العبث البحث عن نموذج للإصلاح عن طريق وضع أنظمة لا تتناسب وأوضاع إمبراطورية الترك. من العبث تقليد الدول التي تقوم شرعيتها الأساسية على مفاهيم مناقضة لتلك السائدة في الشرق[5].

---

(1) جورج قرم، نفس المصدر، ص 280.

(2) نفس المصدر، ص 280.

(3) نفس المصدر.

(4) كتب R.Pinon عام 1908: «نستطيع القول، بصورة عامة، والتاريخ باليد، أن كل الأزمات الكبيرة التي عرفتها المسألة الشرقية ناجمة عن التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية العثمانية المعقدة حيث إن كل أزمة من هذه الأزمات كانت تتماشى مع مصلحة إحدى أو مجموعة من القوى الأوروبية».

R.Pinon; L'Europe et l'Empire Ottoman; Libraire academique, Paris, 1908. p. 3.

(5) Jacques Ancel; Manuel historique de la Question d'Orient (1792-1923), Paris, Delagrave, 1923, p. 99.

العالم ـ الاقتصاد الرأسمالي

مع سقوط القسطنطينية بيد العثمانيين في القرن الخامس عشر، تماثل الشرق المسلم وكذلك المسيحي، مع الإمبراطورية العثمانية. ولكن، بالنسبة للغرب، شكل هذا التاريخ أيضاً نهاية العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة. وبالرغم من احتوائها في أجزاء كبيرة منها على أراض أوروبية، مما جعلها، بهذا المعنى، إمبراطورية أوروبية، فإن الإمبراطورية العثمانية لم تستطع أن تتابع، إلاّ مع الكثير من التأخير والصعوبات، الأحداث التي صنعت أوروبا الحديثة. لقد أدت الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا الحديثة، ابتداءً من القرن السادس عشر، إلى ظهور بورجوازيات مالية وتجارية تتمتع بثروات هائلة وبشبكات مالية ضخمة. تبع ذلك خلق دول قومية تملك قدرات هائلة على الفتوحات الاقتصادية والسيطرة. ومن نتائج الثورة الصناعية أيضاً أن أصبح الدين قضية سياسية، غالباً ما يقوم على قاعدة قومية، كما هي الحال في بريطانيا، التي منذ بداية القرن السابع عشر انتهجت سياسة استعمارية توسعية، معتمدة في ذلك على تململ الشعوب في صراعها ضد الأنظمة الاستبدادية في أوروبا. ففرضت نفسها على إسبانيا في نهاية القرن السادس عشر، وقاومت هولندا في القرن السابع عشر، وتجابهت مع فرنسا في القرن الثامن عشر. وسوف تقوم طويلاً بحماية الإمبراطورية العثمانية قبل أن تشترك مع بقية القوى العظمى في اقتسامها[1].

ومن ناحية ثانية، مع البدايات الأولى للإنتاج الصناعي ظهرت الحاجة إلى الاهتمام بمسائل الاقتصاد. ومع نهاية القرن الثامن عشر، توصل علماء الاقتصاد، المنهمكين باكتشاف أصل الثروات، إلى اكتشاف شروط وكيفية تراكم رأس المال، الاحتكار والمنافسة، عمل الدولة والمبادرة الفردية، السوق العالمي ومعدل الفائدة... إلخ[2]. وقد ترافق ذلك مع ظهور البورجوزيات

(1) أنظر: B.Russel; les aventures de la civilisation ocidentale, Hachette, Paris, 1964

(2) Michel Beaud; Histoire de Capitalisme; Seuil, Paris, 1980.

الوطنية المدعومة والمحمية من قبل دول قومية تعمل على تأمين الحرية لتوسع هذه الرأسماليات الوطنية المزدهرة. وبالفعل شهد القرن التاسع عشر عمليات نقل رؤوس أموال واسعة وخلق فروع في الخارج. لقد شكّل تصدير رؤوس أموال واحدة من الوسائل المتبعة لتأمين الأسواق الخارجية لتصريف الإنتاج المحلي. وأخذت هذه العمليات أهمية متزايدة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تضاعف المعدل السنوي لحجم الاستثمارات الأجنبية مرتين في بريطانيا بين الأعوام 1880 ـ 1884 و1890 ـ 1894، ومن ثم تضاعف أربع مرات بين الأعوام 1890 ـ 1894 و1910 ـ 1913. أما في ألمانيا فقد تضاعف في المرة الأولى بين الأعوام 1883 و1893 وفي المرة الثانية بين الأعوام 1893 و1914. في فرنسا تضاعف ثلاث مرات بين الأعوام 1880 و1913[1].

العالم ـ الاقتصاد العثماني

إن ما يميز بشكل جوهري مجمل التاريخ العثماني عن الإقطاعية الغربية هو الإسلوب الجد مركزي في جباية الضرائب. أحد أسباب ذلك هو حالة الحرب الدائمة التي جعلت الهم الأساسي للدولة تأمين الواردات بالاعتماد على الطرق التقليدية المتخلفة والمتمثلة بجمع الضرائب. حتى القواعد الأساسية لعلم الاقتصاد الحديث كانت غائبة. وطبعاً لا نستطيع الاعتماد على المبادرات الفردية لتغيير البنية الاقتصادية. الدولة فقط تستطيع القيام بذلك. وتأمين استقرار الاقتصاد. إن تعريف الملكية، ضمن هذا السياق، يقوم على التمييز الواضح بين ما هو منطقة نفوذ خاص وما هو تابع للدولة، فمفهوم الملكية لا يعتمد على معايير الإنتاج. الدولة هي مالكة الضرائب وعائدات الأرض، المهن والتجارة[2]. بهذا المعنى تمتد الملكية على كامل نطاق سيادة الدولة، والحدود الفاصلة، بين ما هو خاص وما هو ملك

(1) نفس المصدر، ص 204.

(2) G.Oktar; L'Occidentalisation de la turque; l'Harmattan, 1985, Paris. p. 259 et ultra.

الدولة، تزول[1]. هذا المفهوم للملكية يقضي على أي إمكانية لتراكم الثروة خارج آلية عمل الدولة[2]. ولكن إذا كان دوام الثروة الخاصة أمراً صعباً للغاية فإن الوظائف العامة في الدولة هي التي ستصبح أهم مصادر الغنى[3].

إندماج الإمبراطورية العثمانية في السوق الرأسمالية

انطلق الاقتصاد ـ العالم الرأسمالي، خلال القرن السادس عشر، من أوروبا ليطاول العالم أجمع. في هذا السياق من التوسع، تم اندماج الإمبراطورية العثمانية في هذا السوق الرأسمالي ابتداءً من النصف الثاني من القرن الثامن عشر. ابتداءً من هذا التاريخ دخلت أعداد كبيرة من الولايات العثمانية في عملية التوزيع العام للعمل، ودخلت الدولة العثمانية في حلقة التبادل الدولي داخل إطار العالم ـ الاقتصاد الرأسمالي.

أدى اندماج الإمبراطورية إلى تخفيض نسبي لسيطرة آلة الدولة على النشاطات الإنتاجية، وعلى حركة تبادل السلع والرأسمال. كما أدى أيضاً إلى خضوع الدولة العثمانية الفعلي لمقتضيات قانون التعاون الدولي: فقد ألغي نظام الجباية القديم واستبدل به نظام ضريبي حديث يؤمن المساواة الضريبية لجميع المواطنين[4]، وثبّت الأعيان المحليون نفوذهم السياسي والاقتصادي وفقدت الإمبراطورية العثمانية صفتها المسكونية على صعيد العلاقات الدولية،

(1) في اللغة العثمانية تستعمل كلمة ملكية للدلالة على الملكية والدولة في آن واحد، وتعني حق الإدارة. نفس المصدر السابق.

(2) هذا النمط الاقتصادي يشبه كثيراً النمط المعتمد في الاتحاد السوفياتي السابق أنظر:
André Fontaine; l'un sans l'autre; Fayard, Paris, 1991. PP.110-125.
الملاحظة وجدها بوديل بالنسبة للاقتصاد الصيني. «في نظام كهذا، لا يتم تراكم الدولة وأجهزتها». أنظر: F.Braude; Civilisation matérielle; A.Colin, Paris, 1979, p. 527.

"صادر في 18 شباط 1856.

وتحولت من إمبراطورية ـ عالم إلى بناء تابع للاقتصاد ـ العالم الرأسمالي. ورغم ذلك فإنه وحتى نهاية القرن الثامن عشر، لم يكن يوجد في الإمبراطورية صناعات كبيرة منتجة للسلع القابلة للتصدير والمصانع الوحيدة الموجودة كانت تابعة للدولة[1]. أما بالنسبة «للصناعات المحلية»، فقد كانت في الواقع منتجات حرفية معدة للسوق الداخلي، بل وحتى للسوق المحلي، وفي حالات نادرة جداً للتصدير. هذا لا يمنع أن الإنتاج الحاصل كان وفيراً، وأن الوجود الأجنبي كان غائباً تماماً عن هذه النشاطات[2]. ومن جهة ثانية، كان الاقتصاد العثماني يقوم أساساً على الزراعة وكان ينتج الحبوب، الرز، الزيت، والقطن، والجلود والصوف، وكان القسم الأكبر من الإنتاج مرصوداً لتلبية حاجات المدن. رغم أنه استطاع أن يلبي حاجات السوق المحلي، بقي الإنتاج العثماني راكداً كماً ونوعاً نتيجة لعدم التطور التقني.

خلال الفترة الفاصلة ما بين انفتاح السوق الداخلي للامبراطورية العثمانية لعام 1838 وإعلان إفلاس الدولة عام 1881، تم انفتاح للسوق الداخلي على الخارج وتحرير للمبادلات من طرف واحد. طبعاً كان ذلك نجاحاً اقتصادياً باهراً بالنسبة للبلدان الأوروبية الصناعية ولكنه كان كارثةً على الاقتصاد العثماني غير الصناعي والمتخلف في منظور التطور الرأسمالي. كما أن ازدياد الواردات القادمة من أوروبا أوجد بطالة واسعة لدى الصناعة المحلية[3].

لا شك أن من أخطر الآثار السلبية لهذا الانفتاح أنه أخلَّ تماماً بالتوازن في العلاقات ما بين الطوائف داخل المجتمع العثماني على جميع الأصعدة الثقافية والسياسية والاقتصادية. وقد ساعد كثيراً على ذلك تطور نظام الامتيازات الأجنبية. ففي الواقع إن الحرية التي تركتها الدولة العثمانية لكل ملة، وفيما بعد، لكل طائفة، في إدارة شؤونها سوف تستغل بشكل كبير من

---

(1) أنظر: R. Mantran; Commerce maritime et économie in Economie et sociétés dans l'Empire Ottoman; colloque international du CNRS, No. 601.

(2) نفس الصدر.

(3) Dimitri Kitsikis; L'Empire ottoman; P.U.F. Paris, 3ème édition, 1994, p. 95 et ultra.

قبل القوى الأوروبية، وخصوصاً الفرنسيين والإنكليز الذين سوف يبذلون قصارى جهدهم لكسب زبائن تحديداً من المسيحيين يكون لهم نفعهم من منظور التجارة والمطامح السياسية. وسرعان ما تحول هؤلاء إلى وكلاء تجاريين للدول الكبرى الباحثة عن أسواق[1]. ورغم أنهم عثمانيون، فقد استفاد هؤلاء الوكلاء من حماية القوى الأجنبية. فقد «كانت الدول الأوروبية تحرص أشد الحرص على تعزيز موقع وكلائها التجاريين المحليين، وكانت لا تتورع عن استغلال الامتيازات القانونية الممنوحة لها وحتى عن إساءة استعمالها فتمنح بسخاء جنسيتها لغير المسلمين، مما أتاح لأبناء الأقليات أن يتملصوا من التبعية للقضاء المحلي ليغدو مرجعهم القضائي الوحيد في حال التنازع مع مسلمٍ المحكمة القنصلية»[2].

في الواقع، وبناءً لنظام الامتيازات، لم يكن الأجانب يخضعون للقانون العثماني، ولا يدفعون الضرائب، مساكنهم وأماكن عملهم متمتعة بحصانة، ولا يتم إيقافهم أو إبعادهم إلا بعد موافقة سفرائهم. الدعاوى بين الأجانب ينظر فيها في المحاكم القنصلية التابعة للمدّعى عليهم حسب القانون المتبع في بلادهم. والرعايا العثمانيون غير المسلمين والذين يعملون لدى الأجانب يستطيعون، هم أيضاً، التمتع بهذا الامتياز إذا حصلوا على إفادة من السلطات القنصلية[3].

بديهي أن يؤدي هذا المسار إلى تفاوت كبير في المستوى المعيشي لدى كل من المسلمين وغير المسلمين في الإمبراطورية العثمانية. وفي هذا المجال كتب B. Lewis: «لقد ولدت استانبول جديدة، يونانية بمقاهيها ومخازن بقالتها، ألمانية بمطاعمها وباراتها، إيطالية وإسبانية بموسيقاها، وتركية، أخيراً، بحرسها وحمَّاليها. هذا التناقض بين النظرية والتطبيق، الحرية المتزايدة الممنوحة من قبل الحكومة لصالح الأقليات والكراهية المتصاعد للممارسة من

(1) جورج قرم، تعدد الأديان وأنظمة الحكم، ص ص 290 ـ 294.

(2) نفس المصدر، ص 294.

(3) Geoffrey Lewis; la Turquie, Marabout Université, Paris, 1968. p. 34.

قبل الشعب، لنفس هذه الأقليات، تعيش جنباً إلى جنب في الإمبراطورية العثمانية»[1]. لقد كان اشتراك التجار المسلمين في الأنشطة الاقتصادية الناجمة عن الاختراق الأوروبي، كتربية دود القز، والتجارة بالسلع الأجنبية مثلاً، قليلاً جداً، إن لم يكن نادراً، لعدم رغبة المسلمين بالتعامل مع القوى الأوروبية: «فلقد تعاظمت فعالية رابطة الإسلام مع العثمانيين نتيجة لالتهاب المشاعر والعواطف التي استثارتها الهجمات الأوروبية المتوالية على أطراف السلطنة والاحتقان الديني في البلقان بتأثير المداخلات الأجنبية»[2].

لا شك أن التخلف البنيوي الذي أصاب الاقتصاد العثماني يعود في قسم كبير منه إلى الفساد المستشري في كافة أنحاء الإمبراطورية وفي كافة الحقول، منذ أن دخلت الإمبراطورية في مرحلة الأفول: الإهمال الحكومي، الرشوة المستشرية، سعي أغلبية الوجهاء ـ الملاّكين إلى الحفاظ على الامتيازات التي يؤمنها لهم الوضع القائم، جمود القوانين، عدم تكيّف العثمانيين مع التقنيات الحديثة، عدم وجود أسطول عثماني بحري... إلخ. ولا شك أيضاً أن اتفاقية 1838 التجارية الإنكلو ـ تركية تعتبر، لحد كبير، مسؤولة عن انهيار الصناعة المحلية في الإمبراطورية العثمانية حين فرضت نظام التبادل الحر. ويبقى السؤال الأساسي: هل نستطيع اعتبار الامتيازات التجارية التي منحتها استامبول للدول الأجنبية سبباً لاستعمار الغرب الاقتصادي للإمبراطورية العثمانية؟ قبل أن نضع الأمور في نصابها لا بد من الإشارة إلى نقطتين أساسيتين:

أولاً: أن العثمانيين أعطوا هذه الامتيازات، التي يصح اعتبارها تسهيلات في البدء، إلى الغربيين، في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، انطلاقاً من موقع قوة لا من موقع ضعف. ويرى محمد أنيس أن الامتيازات جاءت استناداً إلى الفقه الإسلامي وليس إلى العرف البيزنطي. فالعلاقة دار الإسلام

(1) نفس المصدر.

(2) عوني فرسخ، الأقليات في التاريخ العربي، ص 210.

ودار الحرب شهدت فترات سلام طويلة، وخلالها كان بعض أهل دار الحرب يعبرون أراضي الدول الإسلامية أو يقيمون فيها لأغراض سلمية مختلفة. وكان يطلق على الواحد منهم المستأمن. ويضيف محمد أنيس بأنه لم تكن تطبق على المستأمن الأحكام الشرعية والأنظمة والأعراف المحلية، وإنما كان يخضع في شؤونه الخاصة لتشريع بلاده[1]. لقد كانت هذه الامتيازات، في البدء، هبةً تُمنح من قبل سلاطين أقوياء تمنح تأميناً لمصالح سياسية أو احتياجات اقتصادية، قبل أن تتحول إلى تنازلات يقدمها سلاطين ضعفاء مهزومون. ضمن هذا السياق أبقى محمد الفاتح، عقب فتح القسطنطينية على امتيازات تجار البندقية التي كانوا قد حصلوا عليها في العهد البيزنطي[2]. كما قام بمنح جنويي القرن الذهبي امتيازات مماثلة نتيجة التزامهم الحياد أثناء حصاد القسطنطينية[3]. وفي سنة 1521 حصلت البندقية على امتيازات خاصة بتعاملها التجاري في جميع أنحاء السلطنة شبيهة بما كانت تحصل عليه في الدولة البيزنطية[4]. وعلى أثر التحالف العثماني ـ الفرنسي وبتأثيره منح سليمان القانوني فرنسوا الأول سنة 1535 امتيازات شبيهة بتلك التي أعطيت لتجار جنوا والبندقية[5]. وقد منحت الامتيازات لهولندا سنة 1569 ولإنكلترا سنة 1583[6].

ثانياً: كون النظام العثماني الضرائبي حمائياً. فقد كان يحمي التجارة المحلية من المنافسة الأجنبية. إن فكرة الإمبراطورية المسكونية تعني على الصعيد الاقتصادي تحقيق الاكتفاء الذاتي. إن مبدأ المسكونية يتنافى مع فكرة الترابط الاقتصادي مع الخارج. لذلك ومن أجل منع التجار والصناعيين

(1) محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، القاهرة، مكتبة الأنجلو ـ المصرية، 1980، ص 87.

(2) أحمد عبد الرحيم مصطفى، أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، بيروت، 1986، ص 94.

(3) نفس المصدر، ص 69 و132.

(4) محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، ص 88.

(5) عوني فرسخ، الأقليات في التاريخ العربي، ص 200.

(6) نفس المصدر.

العثمانيين من تصدير منتجاتهم إلى الخارج أو استيراد سلع أجنبية، فرضت استانبول رسوماً جمركية على الدخول والخروج، أكثر من الرسوم المفروضة على الأجانب، والتي كانت حسب نظام الامتيازات تشكل 5٪[1].

إن الحماية المسكونية العثمانية وصلت إلى الحد الذي كان فيه على الأجانب إذا أرادوا أن يقوموا بالأعمال داخل الإمبراطورية، إما أن يصبحوا مواطنين عثمانيين، فيفقدون بالتالي الحصانة، عملاً بنظام الإمتيازات، وإما، وهنا أيضاً عملاً بنظام الامتيازات، عليهم العمل عن طريق وكيل تجاري محلي أي عثماني[2]. وهذا ما سيدفع بالمسلمين لاتهام المسيحيين بالخيانة العظمى كما سنرى. إن اتفاقية 1838 هي التي ستفرض التبادل الحر وتنهي العالمية العثمانية وتفرض بالمقابل الترابط الوظيفي بين الدول.

الإنقاذ المستحيل

لقد كان من المستحيل منع الإمبراطورية العثمانية من السقوط. هذه الاستحالة ناجمة عن حلقتين مفرغتين: الحلقة المفرغة الخارجية المرسومة من القوى العظمى التي تريد أن تحافظ على الوضع القائم للسيادة العثمانية في الوقت الذي تعمل فيه على توسيع سيطرتها لتشمل كافة مناحي الحياة في الإمبراطورية، عند كل أزمة من الأزمات التي تندلع فيها[3]. والحلقة الثانية هي الحلقة المفرغة الداخلية المرسومة بالبنى الطائفية، التي تجعل من المستحيل بناء دولة القانون الوطني في الوقت الذي تحقن فيه، هذه البنى، الأقليات بجرعات من الدينامية الانفصالية.

---

(1) Dimitri Kitsikis; L'Empire Ottoman, p. 93.

(2) نفس المصدر، ص 94.

(3) في المذكرة المرفوعة من قبل حكومات الدول الحليفة في 11 كانون الثاني 1917 إلى الرئيس ويلسون، نستطيع أن نقرأ ضمن أسباب الحرب المذكورة، طرد الإمبراطورية العثمانية من أوروبا، والتي أثبتت بشكل جذري غربتها عن الحضارة الغربية:
Marcel Merle; Sociologie des relations internationales, P.U.F, Paris, 1982, p. 444.

بين الامتيازات الأجنبية والتنظيمات الإصلاحية

إن الارتباط المبهم والمعقد بين الامتيازات التجارية التي تتمتع بها الدول الغربية داخل حدود الدولة العثمانية من جهة، وبين الضمانات الممنوحة من قبل هذه الدولة إلى رعاياها المسيحيين من جهة ثانية، أوصل في النهاية المجتمع السياسي العثماني إلى الطريق المسدود. لقد تصدَّت القوى، وحتى بالحرب، لفكرة أن تستأثر قوة واحدة بعينها، بالمنافع في الشرق، فوضعوا شيئاً فشيئاً «دول السلطان» تحت حمايتهم المشتركة، وجعلوا من المسألة الشرقية قضية دولية بامتياز. تحوّل مصر المسيحيين، الخاضعين للأتراك، بالنسبة للقوى الأوروبية، إلى مركز نفوذ وعامل تدخل مستمر في الشؤون الشرقية. وتحولت الامتيازات إلى «مزيج من الحقوق السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية... وصارت تفرض في أعقاب هزائم جيوش السلطنة، وتتضمنها اتفاقيات الصلح المذلة، ويمليها ممثلو الدول المنتصرة»[1]. كما حصل عام 1718 مثلاً عندما حصلت النمسا بموجب أحكام الصلح، إلى جانب استيلائها على بلغراد ومساحات واسعة من أراضي الصرب، على حق حماية الكاثوليك. ونصت اتفاقية الصلح على أن يستعيد رجال الدين الكاثوليك امتيازاتهم القديمة في الأراضي العثمانية وحماية النمسا لهم، كما نص اتفاق منفصل على حرية التجارة لصالح تجار النمسا وحليفتها البندقية[2]. أما بريطانيا فقد حصلت مقابل موقفها المتضامن مع السلطان ضد محمد علي، في 24/12/1835، على فرمان بالاتجار بالحرير في بلاد الشام مما أدى إلى تعزيز دورها في الحياة الاقتصادية والسياسية[3]. وفي 16/8/1836، حصلت بريطانيا من السلطان على اتفاقية «يلطة ليمان» التي ألغت الاحتكار وقوَّضت الاقتصاد المصري[4]. وأكثر من ذلك ومكافأة لها على

(1) عوني فرسخ، الأقليات في التاريخ العربي، ص 201.
(2) نفس المصدر، ص 205.
(3) نفس المصدر، ص 208.
(4) نفس المصدر.

الدور الذي لعبته في تصفية نفوذ محمد علي في سوريا ولبنان حصلت أيضاً على حق حماية اليهود في سائر أنحاء الإمبراطورية. وكانت حصلت سابقاً على حق حماية البروتستانت. وسوف تحصل لاحقاً على حق حماية الدروز والعلويين والأكراد[1]. أما الامتيازات التي كانت قد حصلت عليها فرنسا من المماليك والتي أعاد تأكيدها العثمانيون، خصوصاً عام 1569، فقد منحت استانبول الفرنسيين امتيازات تجارية على كامل أراضي الإمبراطورية العثمانية. وهي أول دولة أوروبية تحصل على هذا الحق بعد البندقية[2]. ولكن الاتفاقيات اللاحقة التي أعادت تثبيت هذه الامتيازات دورياً، وخصوصاً اتفاقيات عامي 1673 و1740، ساوت رجال الدين اللاتين بالمواطنين الفرنسيين، بعد أن كانت فرنسا قد حصلت منذ عام 1639 على حق حماية جميع الكاثوليك في الشرق[3].

عام 1774 كان عاماً عصيباً بالنسبة للتاريخ العثماني. خلاله وُقِّعت معاهدة (كوجك كينارجه) الشهيرة. وهي المعاهدة التي وضعت حداً لحرب دامت ست سنوات بين الامبراطوريتين الروسية والعثمانية. من خلال هذه الاتفاقية حصلت روسيا، إلى جانب استيلائها على شبه جزيرة القرم، على حق مرور أسطولها في الدردنيل والوصول إلى البحر الأسود، الذي كان يعتبر، ومنذ القرن السادس عشر، بحيرة عثمانية محاطة كلياً بأراضٍ عثمانية وهو بهذه الصفة مغلق بوجه أي سفينة أجنبية. إضافة إلى ذلك سُمِحَ لروسيا، بموجب هذه المعاهدة، بإنشاء قنصليات في مختلف الأراضي العثمانية، ومنح رعاياها حقوقاً تجارية، وأجيز لليونايين من رعايا السلطنة العثمانية برفع العلم الروسي على سفنهم في البحار. وأكثر من ذلك، سمحت هذه الاتفاقية لروسيا بإقامة كنيسة أرثوذكسية في استانبول يشرف عليها أساقفة روس

(1) نفس المصدر.

(2) D.Kitsikis; L'Empire Ottoman, p. 95.

(3) Fernand L'Huillier; les fondements historiques des problèmes du Proche- Orient, Paris, 1961.

وتحميها الدولة الروسية[1]. وفعلاً انطلقت حرب القرم عام 1854 بطلب روسي لحماية جميع مسيحيي الإمبراطورية، وليس فقط أرثوذكس اليونان، وإنما أيضاً الأرثوذكس الأتراك والسلاف الذين بدأوا يرون في روسيا حاميتهم الطبيعية. حصل العثمانيون على تحقيق تحالف مع الفرنسيين والإنكليز، أوقفوا التقدم الروسي، ولكن بقي عليهم إثبات حسن النية وإلحاق معاهدة الصلح في باريس بلائحة إصلاحات تعزز دور المحاكم المدنية وتؤلف مجالس دولة تضم ممثلين مسيحيين[2].

سياسة الدوران في الحلقة المفرغة في القرن التاسع عشر

هذا الدوران في الحلقة المفرغة له ما يبرره في القرن التاسع عشر، كل الاقتصاد العثماني يعيش على إيقاع تدفق القروض من الخارج وأصبحت هذه المسائل المالية من ضمن اختصاصات الحكومات الأوروبية: بين عامي 1854 و1874، أصبحت مديونية الدولة العثمانية لدى الأسواق المالية الأوروبية حوالي خمس مليارات فرنك فرنسي[3]. وأدت الصعوبات المالية عام 1875 والإفلاس العثماني في كانون الثاني عام 1876 إلى اندلاع الاضطرابات السياسية ـ العسكرية المعروفة بأزمة الشرق (1875 ـ 1878) وفرض رقابة دولية على مالية الدولة العثمانية عام 1881.

مع الإعلان الرسمي للإفلاس العثماني في كانون الثاني عام 1876 والتوقف النهائي عن الدفع، أعطي الضوء الأخضر، من الجهة الأوروبية،

---

(1) محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، ص 169، عوني فرسخ، الأقليات والتاريخ العربي، ص 206؛ D.Kitsikis; L'Empire Ottoman, p. 105

(2) البند الثاني من اتفاقية التحالف بين 28 شباط و12 آذار 1854 الموقعة بين استانبول وفرنسا وبريطانيا في: V.Vergopoulios; la Grande dépression et la crise l'Orient, in Revue d'Histoire moderne et contemporaine, Paris, Mai-Juin 1980.

(3) المرجع السابق.

لاندلاع ثورة شاملة في البلقان (صربيا، بلغاريا والجبل الأسود) ضد العثمانيين. لقد كانت الغاية الاقتصادية من هذا الضغط هو الإمساك المباشر بإدارة الاقتصاد العثماني في بريطانيا، الدولة الحامية التقليدية لوحدة الإمبراطورية العثمانية بدأ الشعور «بالاشمئزاز من الوحشية الرهيبة المرتكبة من قبل العثمانيين في بلغاريا». كما أنهم بدأوا باكتشاف «بربرية وعدم فعالية الإدارة العثمانية، وعدم كفاءة العنصر التركي في الاستمرار في حكم هذا الركن الجميل من أوروبا»[1] البعض دعا إلى التنسيق مع روسيا لخلق دول قومية في البلقان لا تكون لعبة في يد قيصر روسيا، لأنه وحسب دوق Argyll «لن يكون هناك سلام في أوروبا ما لم يتحقق العيش الكريم لرعايا السلطان المسيحيين، ولن يتم ذلك إلاّ بعمل مشترك تقوم به القوى العظمى»[2]. هذا المشروع الجديد لتقسيم الإمبراطورية العثمانية لم ينجح لسببين: السبب الأول هو وصول الفريق العثماني المتمثل بالسلطان عبد الحميد الثاني ومدحت باشا إلى الحكم.

أما العنصر الثاني المستجد فهو التدخل الروسي العسكري المباشر في الحرب البلقانية في نيسان 1877. لقد أجبر هذا العامل الدول الغربية على إعادة نظر سريعة وطارئة في سياسة تفكيك الإمبراطورية العثمانية. هكذا أصبحت الدولة من جديد، بنظر الدول الأوروبية، قادرةً على القيام بمهمتها القديمة المتمثلة بسد المنافذ الروسية على البحر المتوسط[3].

ضمن هذه الأوضاع عادت بريطانيا، ومعها بقية الدول الغربية، إلى

---

(1) مجلس اللوردات البريطاني في 8 شباط 1877، نقلاً عن:
R.J. Cramton; les changements l'attitude britannique envers la Turquie in Revue l'histoire moderne et contemporaine, Janvier- Mars, 1980, Paris.

(2) نفس المصدر.

(3) المملكة البريطانية لم يكن لها أي تردد فيما يختص بسياسة حكومتها العثمانية. فقد قالت لرئيس حكومتها رضوان دزرائيلي: قد يكون هناك خلاف في الرأي داخل الحكومة ولكن هذا لا يمنع أن نقوم بما هو صحيح، يعني منع روسيا من السيطرة على الشرق. نفس المصدر.

إنتهاج سياسة الدفاع عن وحدة الدولة العثمانية. وأصبحت العناصر المناوئة للعثمانيين في البلقان متهمة بالعمل لصالح السياسة الروسية. وأخذت الدبلوماسية البريطانية تعمل لتحقيق وفاق مسلم ـ مسيحي عن طريق السعي إلى خلق فدرالية يونانية ـ تركية طوال السنة الأخيرة من الاضطرابات (1878)[1].

سياسة ألمانيا العثمانية

أدى تدخل القوى العظمى في الشؤون الداخلية للحكم العثماني إلى جعل المسألة الشرقية، أو بعبارة أخرى مصير مسيحيي البلقان، ميزاناً للعلاقات الدولية في القرن التاسع عشر. ولكن ألمانيا، «التي ليس لها اهتمام بمسائل الشرق»، كما كان يردد دائماً بسمارك، كانت الوحيدة، في ذلك القرن، التي تعاملت مع المسألة الشرقية بشكل مختلف لأن «كل تركيا، بما فيها كل قبائل شعوبها، ليست لها، كمؤسسة سياسية، تلك القيمة التي تسمح لشعوب أوروبا المتحضرة بأن تدخل في أتون حرب مدمرة من أجل هؤلاء البلقانيين، لصوص الخراف والأحصنة، هؤلاء الناس هناك»، حسب تعبيره[2]. هذا لا يعني أن الألمان كانوا بعيدين عن المسألة الشرقية، بالعكس، كان بسمارك بكلامه هذا، يعبّر عن رغبته بأن تتقاتل تلك الدول هناك.

لقد وجدت القوى الأوروبية نفسها أمام خطر حرب شاملة في بداية عام 1878، فبدا بسمارك وكأنه قد توصل إلى التوفيق بين وجهات النظر المختلفة. وتتحدث الأدبيات التاريخية في الغرب عن «ضمير أوروبي قاد رجال الدولة في أوروبا، وبسمارك على رأسهم، إلى اختبار كبير لمنظومة الدول الأوروبية»

(1) لقد رأى المؤرخ الإنكليزي توينبي في هذا المشروع حلاً سلمياً ودائماً للنزاع في البلقان في كتابه «الامبريالية»؛ أنظر: A.Toynbee; l'Impérialisme, Payot, Paris, p. 198

(2) Winfred Baumgart; Bismark et la Crise d'Orient, in Revue d'hitoire moderne et contemporaine, Janvier- Mars, 1980, Paris.

التي عليها في نهاية المطاف أن تتوصل إلى حل جماعي لقضايا الشرق المعقدة. وبالفعل ما أن توصل مؤتمر برلين (1878) إلى تحقيق الاستقرار في البلقان حتى ابتدأت مفاوضات مالية شاقة، لم تتوصل إلى حل شامل لقضية الديون العثمانية إلاّ في عام 1881. بناء لهذه التسوية، حصل دائنو الباب العالي الأجانب على حق الجباية وحق الإدارة المباشرة لبعض المرافق العامة التي تؤمن إيرادات للخزينة العثمانية، (كالامتياز الحصري لبيع الملح، التبغ، الطوابع، المشروبات الروحية، الصيد... إلخ). وتم أيضاً إرغام السلطان على إنشاء هيئة لخدمة الدين العام (هيئة الدين العام العثماني) تعمل تحت الإشراف المباشر لجمعيات الدائنين الأجانب[1].

المسألة الشرقية وأوروبيو الإمبراطورية العثمانية

تكوّنت، في ظل الإمبراطورية العثمانية، بورجوازية مهمة في البلقان، بنت لنفسها أسطولاً تجارياً هاماً. وفي نهاية القرن الثامن عشر كان هذا الأسطول يسيطر على ثلاثة أرباع التجارة في الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط إضافةً إلى البحر الأسود[2]. ورويداً رويداً أصبحت سيدة تجارة البلقان الداخلية حيث شمل نطاق نشاطها أيضاً أوروبا الوسطى والشرقية. كانت هذه البورجوازية مسيحية أرثوذكسية ناطقة باللغة اليونانية، دون أن يعني ذلك أنها يونانية من الناحية الإثنية.

ومع بداية القرن التاسع عشر ظهرت حركة سياسية تهدف إلى هلينة المناطق المحيطة ببحر إيجه، بهدف إحياء امبراطورية هيللنية جديدة[3]. هذه الفكرة تزامنت مع ظهور طموح بتحويل أثينا إلى بورصة حقيقية للشرق[4].

---

(1) Kostas Vergoupoulios; la grande dépression et la crise l'Orient, in Revue d'Histoire Moderne et contemporaine, Paris, Mai-juin, 1980.

(2) D.Kitsikis; L'Empire Ottoman, p. 106.

(3) Maxim Rodinson; La dimension religieuse du conflit libanais. I.F.R.I. 1987, Paris, p. 80.

(4) M.Arian; Toujours la Question d'Orient, in Esprit, mai, 1983.

أما بقية القوميات البلقانية الناشئة فقد سلكت «طريق التحرير الوطني» ضد العثمانيين وحلفائهم. بعد توقيع معاهدة «كوجك كينارجه» المهينة بحق العثمانيين، وضعت البرجوازية العثمانية، ذات الميول القومية اليونانية، نفسها في خدمة الإمبراطورية الروسية، ورفعوا العلم الروسي على سفنهم في البحار[1]. وأصبح واحد منهم يدعى (Joannis Kapodistrias) وزيراً للخارجية الروسية قبل أن يصبح رئيس أول دولة يونانية مستقلة[2]. أما في جانب مسلمي الإمبراطورية، فقد تركت الكوزموبوليتية القديمة مكانها، رداً على نمو الروح القومية والدينية عند المسيحيين، لقومية تركية جديدة، شكلّت، في ظل الأوضاع المستجدة، بنظر الحكومة، السبيل الوحيد للبقاء. واتهم المسلمون المسيحيين بخيانة البلاد.

في هذه الأثناء، كان الأوروبيون يريدون منع روسيا من تحقيق أطماعها في الإمبراطورية العثمانية من جهة، وإدخال هذه الأخيرة في المسار السياسي ـ الاقتصادي الأوروبي من جهة أخرى. للخروج من هذا المأزق فإن الغرب، الممزَّق من جرَّاء المصالح المتناقضة لكل من فرنسا، بريطانيا، النمسا، وفيما بعد ألمانيا وإيطاليا، استخدم، لصالحه الخاص، القوميات الناشئة لشعوب الإمبراطورية، ليس فقد ضد استانبول وإنما أيضاً ضد الروسيا.

منذ القرن السابع عشر، كانت روسيا تنكر على مسيحيي الإمبراطورية العثمانية التحالف الإسلامي ـ الأرثوذكسي، وتقدم نفسها حامية للدين المسيحي في الشرق ووريثة للإمبراطورية البيزنطية[3]. وبنفس الوقت كانت الدول الجرمانية واللاتينية تنفر من التاريخ البيزنطي وتسعى إلى توجيه مسيحيي الإمبراطورية العثمانية الناطقين باليونانية نحو وحدة يونانية ـ رومانية. من خلال هذا الصراع على النفوس توضحت وتكوَّنت شخصية القوميات البلقانية

(1) D.Kitsikis; L'Empire ottoman, p. 105.

(2) نفس المصدر.

(3) عوني فرسخ، الأقليات في التاريخ العربي، ص 206.

وانفجرت الثورات التي فصلت هذه «القوميات» عن الإمبراطورية العثمانية لتتشكل في دول مستقلة[1]. عاجلت الدول الغربية روسيا وخلقت دولة اليونان الأرثوذكسية. وبما أن هذه الدولة لم تقو على الانتشار في كامل شبه الجزيرة البلقانية، وبما أنها تضم تياراً قوياً مؤيداً لروسيا، استطاعت هذه الأخيرة، بدورها، أن تثير القضية السلافية، فطرحت مشروع الجامعة السلافية، وهو نظام سياسي ينزع إلى تجميع الشعوب السلافية تحت سيطرة روسيا. ولكن الغرب أحبط هذه الدعوة بتأكيده على لاتينية سكان رومانيا، وطورانية البلغار، وخصوصية شعب كرواتيا الكاثوليكي، وأنشأت في الإمبراطورية العثمانية مجموعة دول تتمتع بالاستقلال الذاتي، دون أن تمنع روسيا من الاحتفاظ ببيدق لها، في منطقة النفوذ الغربي، ألا وهو الجبل الأسود Montenegro.

وبين عامي 1875 و1945 أدى «نضال شعوب البلقان» ضد الهيمنة التركية من جهة، والروسية من جهة أخرى، والانشقاقات التي فرقتهم، مروراً بتنافس القوى العظمى، إلى حصول نزاعات عدة في البلقان: الحرب التركية ـ الصربية (1876)، الحرب التركية ـ الروسية (1877)، الحرب التركية ـ اليونانية (1897 و1921)، الحروب البلقانية (1912 ـ 1913)، الحملات البلقانية للحروب العالمية (صربيا ومقدونيا 1915 ـ 18، ألبانيا، يوغوسلافيا واليونان (1940 ـ 1944)[2].

المسألة الشرقية ومسلمو الإمبراطورية العثمانية

في أفريقيا الشمالية، استعمرت فرنسا الجزائر منذ العام 1830. تونس، المتمتعة بالحكم الذاتي منذ العام 1705، قُبلت بالوصاية الفرنسية عام 1881. أما في مصر والمشرق العربي، فإن محمد علي، أحد تابعي السلطان، كان، في وقت من الأوقات، على وشك أن يحل محله لولا التدخل الأوروبي

(1) هكذا تعرِّف الانسيكلوبيديا القوميات البلقانية أنظر:
La Grande Encyclopédie, libraire larousse, Paris, 1972, Volume III, p. 1417.

(2) André Fontaine; Histoire de la Guerre Froide, Fayard, Paris, 1965.

المباشر في الثلاثينات من القرن التاسع عشر. وقعت مصر تحت السيطرة الفرنسية ـ الإنكليزية أولاً ثم السيطرة الإنكليزية وحدها فيما بعد، ولم تعد عثمانية إلا لفظياً منذ عام 1882[1]. جبل لبنان بدوره تمتع، منذ العام 1861، بنظام خاص تحت وصاية الدول العظمى[2].

لقد استعمل السلطان عبد الحميد الثاني (1876 ـ 1909) كامل دهائه المشهود له لمنع تحقيق لا مركزية الإمبراطورية، التي كان ينادي بها الإصلاحيون بدعم من بريطانيا[3]. هذه المخاوف لم تكن في غير محلها. فنتيجة لتنامي الحركات الانفصالية القومية جرّدت الإمبراطورية، ابتداء من عام 1878، من قسم كبير من المناطق المسيحية في البلقان، وأصبحت الإمبراطورية في قسم كبير منها إسلامية. وقد زاد هذا الأمر بروزاً مع قيام الحروب البلقانية عام 1912 ـ 13. ففي الواقع، أثناء توقيع معاهدة برلين عام 1878، وهي المعاهدة التي أمنت الهدوء المؤقت في البلقان رأت استانبول نفسها تخسر أراضي إضافية. أما في الأقاليم المتبقية لها فأصبحت نسبة عدد المسلمين تفوق بكثير نسبة عدد غير المسلمين. وهذا يعود، في قسم كبير منه إلى الهجرات الواسعة، وتدفق الأعداد الهائلة من اللاجئين القادمين من الأراضي البلقانية والقوقاز المتروكة لروسيا أو لبلدان أصبحت مستقلة.

وكانت لهذه الهجرات مضاعفات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية خطيرة، في الأناضول وفي الشرق الأوسط، انعكست على سياسات الحكومة العثمانية. فقد شهدت نهاية القرن التاسع عشر عودة كثيفة إلى الأطروحات الإسلامية، خصوصاً من قبل السلطان عبد الحميد، الذي أمل بأن يتصدى، بهذه الطريقة، لتنامي التيارات القومية الانفصالية لدى مختلف الإثنيات في الإمبراطورية. لقد برز موقف إسلامي جديد تجاه الدولة. فقد بدأ المسلمون

---

(1) J.P.Roux; Histoire des Turcs.

(2) Edmond Rabbath; La formation historique de Liban politique et constitutionnelle. Publication de l'Université libanaise, Beyrouth, 1973.

(3) D.Kitsikis; L'Empire Ottoman, p. 118.

يشعرون بأنه أصبح لزاماً عليهم أن يواجهوا المستقبل كمسلمين. فظهرت فكرة الجامعة الإسلامية[1] كخيار محتمل لخلق الإحساس بالمصير المشترك[2]. لقد فهم السلطان أن التبعية أو الألحاق وحده، الذي أمّن عمل الدولة زمن أسلافه، لم يعد كافياً لبناء دولة حديثة. فأقام اتصالات مع المشايخ والدراويش وحاول مصالحة الشعوب العربية مع الهوية العثمانية خصوصاً بعد انحسار النفوذ العثماني عن شرق أوروبا والبلقان ومصر والمغرب العربي وبروز الأهمية التي أصبحت تحظى بها ولايات المشرق العربي. ولكن لم يكن الإسلام العثماني أبداً ذلك البناء الأحادي الذي يسمح فيه باجتماع المسلمين حول هدف واحد. لقد اختل توازن المجتمع الإسلامي العثماني، وكان لا بد من انتظار سقوط الدولة لقيام توازنات جديدة.

(1) حدد محمد أنيس أهداف الجامعة الإسلامية بالتالي:

1 ـ إلتفاف الشعوب الإسلامية حول الخلافة.

2 ـ توطيد الصلة بين مركز الخلافة وسائر الولايات.

3 ـ تقديم بديل إسلامي للحلول الدستورية والإصلاحية المطروحة.

4 ـ التلويح بخطر الوحدة الإسلامية وتعبئة سائر القوى للجهاد ضد القوى الطامعة. أنظر محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، مصدر سابق، ص 238 وما بعد.

(2) يرى جمال الدين الأفغاني أن هناك قومية إسلامية تجمع بين المسلمين مهما اختلفت أوطانهم ذلك أن الأصول الدينية الحقة تنشئ للأمم قوة الاتحاد وائتلاف الشمل وتحثها على اقتناء الفضائل وتوسيع دائرة المعارف وتنتهي بها إلى أقصى غاية في المدنية محمد عمارة، الأعمال الكاملة للأفغاني، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1968، مقالة بعنوان: الوحدة الإسلامية، العروة الوثقى، 14 أيلول 1884.